

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: سلالة جديدة من صناديق الثروة السيادية تنشأ لكن دون ثروات
- تحليل إخباري: الموافقة على البريكست ... بداية النهاية
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعَدُّ بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

بريطانيا: سنياد عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي في 29 مارس

رويترز

قالت مصادر بالاتحاد الأوروبي لرويترز إن رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي سترسل خطابا إلى الاتحاد الأوروبي في 29 مارس للإعلان رسميا عن انسحاب بريطانيا من التكتل وإن مسؤولين بريطانيين أبلغوا بروكسل بالأمر.

وسيؤذن الخطاب المقرر بعد تنازلي لمدة عامين لخروج بريطانيا وسيسمح ببدء مفاوضات بين لندن وبروكسل في الأسابيع المقبلة.

وبحلول نهاية الأسبوع المقبل وبعد أن يتلقى رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك خطاب ماي سيتعين عليه توزيع مسودة إرشادات للمفاوضات على أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين البالغ عددهم 27 دولة. وسوف يستدعي توسك زعماء الدول السبعة والعشرين لقمة ربما تعقد في مطلع مايو أيار بهدف إقرار الإرشادات النهائية.

وبمجرد إقرار الإرشادات سيتعين على ميشيل بارنييه كبير مفاوضي الاتحاد الأوروبي وضع جدول للمحادثات مع نظيره البريطاني ديفيد ديفيز وزير شؤون الانسحاب من الاتحاد.

تقرير: تريليون دولار قيمة استثمارات قطاع الطاقة بالشرق الأوسط بحلول 2022

موقع مباشر

توقع تقرير صادر حديثا عن الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكوب) بأن يبلغ إجمالي الاستثمارات بقطاع الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي تريليون دولار خلال 5 سنوات القادمة حتى 2022.

وأوضحت الشركة في تقريرها بعنوان "توقعات الاستثمار في الطاقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" أنه بالرغم من تراجع الاستثمارات على الصعيد العالمي في 2016 بنسبة 24% مقارنة مع العام 2015، شهدت المنطقة ارتفاعا بنسبة 7%.

وذكر التقرير أنه من المتوقع أن يتم تنفيذ العديد من المشاريع الهامة، حيث تصدر مشاريع الطاقة أجندة العديد من دول المنطقة خلال 5 سنوات القادمة.

وأشار التقرير إلى أن حجم مشاريع الطاقة المخطط لتنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة يقدر بحوالي 622 مليار دولار.

وأكد التقرير أن دول مجلس التعاون الخليجي تصدر قائمة دول المنطقة الأكثر استثمرا في قطاع الطاقة، وأنه من المتوقع أن تكون في وضع جيد عندما تبدأ أسعار النفط بالارتفاع.

ووفقا للتقرير، تُقدر قيمة إجمالي الاستثمارات في مشاريع الطاقة قيد التنفيذ حاليا بنحو 337 مليار دولار، متضمنة 121 مليار دولار منها بقطاع النفط؛ 108 مليار دولار بقطاع الغاز؛ 91 مليار دولار للاستثمار لتوليد الطاقة الكهربائية و17 مليار دولار بقطاع الكيماويات.

وتمثل دول مجلس التعاون الخليجي ما مجموعه 174 مليار دولار من قيمة الاستثمارات الملتزم بتنفيذها، وهو ما يشكل أكثر من 50% من إجمالي قيمة مشاريع القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

جيه. بي مورجان يخفض توقعات سعر النفط لعامي 2017 و2018

رويترز

خفض بنك جيه. بي مورجان توقعاته لسعر النفط الخام بما يتماشى مع إعادة تقييم آفاق الإمدادات خارج المنظمة من الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. وقال البنك في مذكرة إنه يتوقع وصول سعر مزيج برنت إلى 55.75 دولار للبرميل في 2017 وإلى 55.50 دولار في 2018. أما خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي فيتوقع البنك أن يبلغ سعره 53.75 دولار هذا العام و53.50 دولار العام المقبل. وانخفض سعر النفط أكثر من واحد في المئة يوم الاثنين مع تخفيضات قياسية لمراهات المستثمرين على ارتفاع أسعار الخام عقب صدور بيانات قوية عن منصات الحفر النفطية في الولايات المتحدة أدت المخاوف بشأن فاعلية تخفيضات الإنتاج التي تقودها أوبك لتقليص تخمة المعروض.

تكلفة انفصال اسكتلندا عن المملكة المتحدة

العربية نت

أظهر تقرير لبنك أوف ميريل لينش أن احتمال انفصال اسكتلندا عن بريطانيا أو ما يعرف بـ **scoxit** ستكون له تكاليف كبيرة، تماما كما كان الحال في الاستفتاء السابق العام 2014.

وذكر التقرير أن اسكتلندا ستواجه ضغوطا تمويلية وهناك ضبابية حيال العملة التي ستبناها والأهم أن التجارة بين الدولتين - اسكتلندا والمملكة المتحدة - سوف تتضرر بشكل كبير، ما يعني بحسب التقرير أن **scoxit** سيكون له تأثير سلبي على اسكتلندا أكثر من المملكة المتحدة، لا سيما مع تفاقم عجزها إلى 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2015 و2016.

تشكل المملكة المتحدة بالنسبة لاسكتلندا نفس الأهمية التي يشكلها #الاتحاد الأوروبي لبريطانيا من حيث التجارة، فاقتصادها أكبر وهي قريبة جغرافيا وتعد أكبر شريك تجاري لها.

كما أن علاقة اسكتلندا بالمملكة المتحدة أقرب من علاقة الأخيرة بالاتحاد الأوروبي، فالصادرات الاسكتلندية للمملكة تمثل 64%، من الإجمالي، فيما تمثل الصادرات البريطانية للاتحاد الأوروبي 49%، أما بريطانيا، فلا تتجاوز صادراتها لاسكتلندا 14%.

وفي حال تم الانفصال عن بريطانيا، فهل ستكون اسكتلندا قادرة على البقاء في الاتحاد الأوروبي؟

التقرير أجاب عن هذا السؤال، حيث ذكر أن هذا غير واضح بعد، لأن ذلك سيكون حدثا غير مسبوق، ولكن من حيث المبدأ، يبدو أن اسكتلندا ستكون قادرة على التفاوض للبقاء في أوروبا، وهذا سيستغرق وقتا، وما يزيد الأمر تعقيدا أن المملكة المتحدة قد تكون حينها خرجت فعليا من الاتحاد الأوروبي.

ولكن التقرير أشار إلى نقطة مهمة، وهي أن استمرار عضوية اسكتلندا في السوق الأوروبية المشتركة سيعوضها عن بعض ما ستخسره من تضرر التجارة مع بريطانيا.

وأضف التقرير إلى أن خسائر الانفصال عن بريطانيا ستتحقق فقط في حال عاقبت بريطانيا اسكتلندا بعد الانفصال بقيود على التجارة.

مجموعة الـ 20 تشجع الاستثمارات الخاصة في القارة السمراء

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراستات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أ ف ب

أكدت دول مجموعة العشرين في اجتماع وزراء ماليتها في ألمانيا رغبتها في تحفيز التنمية الاقتصادية لأفريقيا عبر جذب استثمارات إليها من دون أن تعلن عن أي إجراء عملي في هذا الشأن. وكانت ألمانيا جعلت من «الشراكة مع أفريقيا» أولوية خلال رئاستها للمجموعة في 2017.

ولا تشارك في هذا النادي لأكثر اقتصادات في العالم، سوى دولة إفريقية واحدة هي جنوب إفريقيا. ولم يطرح من قبل موضوع تنمية إفريقيا في إطار مجموعة العشرين.

وتتلخص الفكرة الأساسية للمبادرة بتشجيع الاستثمارات الخاصة عبر الدعم السياسي لمجموعة العشرين بما يؤدي إلى تطوير قطاع التوظيف والبنى التحتية في الدول الإفريقية الأعضاء في الشراكة. ولم تورد مجموعة العشرين أي التزام مالي.

وهذا التشجيع المبهم إلى حد ما «يمر عبر دعم سياسي من قبل مجموعة العشرين» وحشد طاقات المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف المناطق)، ومشاركة القطاع الخاص. كل هذا يفترض أن يؤدي نظريا إلى استثمارات منسقة ودائمة في البلدان الإفريقية.

وأكد المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية بيار موسكوفيسي، أنه ليكون مستقبل القارة «سعيدا وواعدا، تحتاج إفريقيا إلى وقوف بقية العالم إلى جانبها».

وستتم دراسة هذا المشروع بعمق في 12 و13 يونيو المقبل خلال مؤتمر إفريقي لمجموعة العشرين في برلين قبل أسابيع من قمة رؤساء دول المجموعة في هامبورغ في يوليو المقبل. ومن الإشارات المشجعة حسب أمادو با، أن الأرجنتين التي ستتولى رئاسة مجموعة العشرين في 2018، تريد مواصلة هذه المبادرة التي يفترض أن تتسع تدريجيا لتشمل دولاً أخرى.

تقرير: تباطؤ متوقع في نمو منطقة اليورو العام الجاري

موقع مباشر

توقع تقرير لبنك قطر الوطني أن تتأثر معدلات النمو في منطقة اليورو بضغط 3 عوامل رئيسية، بعد قرار المركزي الأوروبي بإبقاء أسعار الفائدة دون تغيير.

ولفت التقرير الصادر اليوم إلى أن النمو الأوروبي يتأثر بتراجع أسعار النفط، لافتا أن أسعار النفط تؤثر في الاستهلاك وهو المحرك الرئيسي للنمو الشامل خلال العامين الماضيين.

وتوقع التقرير أن يقلص دعم السياسة النقدية العام الجاري بعد أن ساعد التيسير الكمي في زيادة الطلب خلال العامين الماضيين من خلال خفض تكاليف الإقراض قصير الأجل.

وتابع التقرير أن العامل الثالث هو دعم ضعف اليورو صافي الصادرات وهو تأثير إيجابي يحده بعض الشيء تراجع الطلب من الشركاء التجاريين الرئيسيين بمنطقة اليورو.

وتوقع كذلك التقرير أن تنخفض قيمة اليورو مقابل الدولار من متوسط 1.1 إلى 1.05 في عام 2017.

وكان المركزي الأوروبي قرر في 9 مارس الجاري الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية، في بيان له، مع تأكيد أن تبقى أسعار الفائدة عند مستواها الحالي خلال الفترة المقبلة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

«المركزي الروسي»: ثمة حاجة إلى التصدي للنمو الضعيف

روبيرز

قالت محافظة البنك المركزي الروسي إيفيرا نابيولينا إن مناطق كثيرة في مختلف أنحاء العالم تسجل نموا اقتصاديا، لكنه أضعف مما يتوقع أعضاء «مجموعة العشرين».

وشاركت نابيولينا في اجتماع وزراء مال ومحافظي البنوك المركزية لأكثر من 20 اقتصادا في العالم في مدينة بادن بادن الألمانية واختتمت أعماله أمس.

وقالت نابيولينا في تعقيب عبر البريد الإلكتروني إن معالجة قضية ضعف النمو الاقتصادي تتطلب جهودا على صعيد السياسة النقدية والمالية، فضلا عن سياسة الإصلاحات الهيكلية.

وأضافت أن تذبذب التدفقات الرأسمالية أضحى «تحديا لكثيرين». وتابعت: «قد يسهم التعاون على المستوى الدولي في حل مشكلة جذور التقلبات الحادة في التدفقات الرأسمالية وتبعاتها».

التأثير على مصر:

في ظل تصاعد الأوضاع العالمية وظهور احتمالات للركود الاقتصادي في العديد من المناطق العالمية، فإننا نرى أنه على مصر أن تبدأ في تفعيل المعالجات الجارية تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد.

كما أن مصر مطالبة الآن بتسريع الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية وزيادة الدعم المالي واستمرار السياسة النقدية الميسرة، كما أن هناك ضرورة للسعي لمزيد من التماسك المالي في ظل وضع الدين العام الحالي محليا، كما أنه من المهم أن تصاحب هذه الإصلاحات في جانب العرض إجراءات للتحفيز المالي لتعزيز الطلب في الأمد القريب وامتصاص الصدمات السلبية، خاصة أن الأسواق الناشئة وفقا لتقارير دولية عدة ستأقلم بصورة أفضل مع موجه نزوح رؤوس الأموال التي شهدتها في الفترة الأخيرة بفضل زيادة الاحتياطات وانخفاض الديون بالعملة الأجنبية وتبني أسعار فائدة أكثر مرونة.

كما يستلزم أن تنتبه الحكومة المصرية إلى ضرورة وضع سياسات تحفيزية وتنشيطية للاقتصاد تعتمد في الأساس على تنمية وتنشيط الصناعة المحلية والإحلال محل الواردات وتنمية الصادرات للأسواق التي تشهد مصر فيها ميزة نسبية خاصة الأسواق العربية والإفريقية مع السعي لوضع سياسات متوسطة المدى لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لرفع مستوى النمو الاقتصادي والتنمية بعيدا عن تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي تشهد تحولات جديدة حاليا.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: سلالة جديدة من صناديق الثروة السيادية تنشأ لكن دون ثروات

رويتز

بعد أن كانت الصناديق السيادية حكرًا ذات يوم على الدول الغنية المصدرة للنفط أو تلك التي تتمتع بفائض تجاري مثل الكويت والنرويج وسنغافورة تنشأ سلالة جديدة لم تكن متوقعة من الصناديق في دول تعاني من عجز كبير وديون ضخمة.

وفي العادة تتمتع صناديق الثروة السيادية، التي نشأت للمرة الأولى في الخمسينيات، بقوة مالية ضخمة. وتتحكم الصناديق في نحو 6.5 تريليون دولار وفقًا لبيانات شركة بريكين للأبحاث وقد أحدث تحولًا في المشهد الاقتصادي العالمي عبر شراء الحصص في الشركات متعددة الجنسيات والعقارات الشهيرة في مدن شتى من لندن إلى مليون.

وتعكف تركيا ورومانيا والهند وبنجلادش على تدشين صناديق سيادية لكن لأسباب تختلف كثيرًا عن المؤلفين وبآليات مختلفة تمامًا.

جرت العادة أن تستخدم الدول الغنية صناديق الثروة السيادية لاستثمار فوائضها البالغة مليارات الدولارات في الخارج لمنع حدوث تضخم في الداخل وتنويع مصادر الدخل وجمع مدخرات تحسبًا لليوم الذي تنفذ فيه عوائد السلع الأولية.

وفي تناقض صارخ فإن الدول التي تدشن الصناديق الجديدة، وهي مثقلة بعجز كبير في ميزان المعاملات الجارية أو ديون خارجية، تستخدمها كأداة لتحريك اقتصادها في مواجهة تباطؤ عالمي وانخفاض حجم التجارة. وبدلاً من ضخ الأموال في الخارج فإن الخطة هي جذب التمويل من الخارج واستثماره في الداخل لتحفيز النمو.

وقال إليوت هنتوف رئيس بحوث المؤسسات الرسمية لدى شركة اس.اس.جي.ايه لإدارة الأصول "صندوق الثروة السيادية مصطلح يستخدم على نحو فضفاض للغاية في وصف بعض تلك الكيانات الجديدة، إنها أشبه بالشركات السيادية القابضة .. إنهم بحاجة للتحرك .. إنهم بحاجة إلى استثمار مشترك مع القطاع الخاص كي يعملوا".

وهناك فوائد ومخاطر محتملة لهذه الاستراتيجية والوقت وحده كفيل بأن يظهر مدى فاعليتها.

يتمثل أحد مزايا تملك صندوق ثروة سيادي في أنه يفتح الباب للاتحادات القطاعية وشبكات النظراء التي توفر المشورة والاتصالات وهي الشيء الأهم في عالم الاستثمار.

*تدقيق

تعاني تركيا من عجز سنوي خارجي يبلغ نحو 30 مليار دولار ولذا فهي مضطرة لجذب الأموال الأجنبية لسد الفجوة.

وتتطلع تركيا، عبر وضع حصص الحكومة في شركات كبرى بصندوق سيادي، إلى جذب التمويل الخارجي عبر الاقتراض بضمان تلك الشركات واللجوء إلى صناديق سيادية أخرى للحصول على المال.

وعلى نحو مماثل تعزم رومانيا تمويل بناء طرق ومستشفيات عبر الاستدانة بضمان قيمة حصص الحكومة في شركات أو عبر بيع الشركات في طرح عام.

وتريد الهند وبنجلادش تدشين مشاريع بنية تحتية عبر صناديق سيادية جديدة وتسعى الهند إلى شراكات مع مستثمرين من صناديق الثروة السيادية وصناديق معاشات التقاعد في الصندوق الوطني للاستثمار والبنية التحتية التابع لها.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأثير اقتراح إنشاء صناديق سيادية أخرى في دول مثل لبنان لكنها لم تتأسس بعد.

وتلقى مثل تلك الخطط استقبالا مختلفا من دولة لأخرى. ويحذر الاقتصاديون وخبراء القطاع من مخاطر محتملة يجب تجنبها.

ويخشى المنتقدون من أن الصناديق التي تركز على الاستثمار المحلي بوجه عام يمكن أن تسقط فريسة لسوء تخصيص الموارد أو تفشي الفساد ضاربين مثلا على هذا بصندوق وان.ام.دي.بي الماليزي وهو محور تحقيقات متعلقة بغسل الأموال في ست دول على الأقل.

وقال أندرو باور كبير المحللين الاقتصاديين لدى معهد حوكمة الموارد الطبيعية "الخطر في ذلك (النموذج) أنه في حالات عديدة لا تطبق الإجراءات العادية للميزانية لذا فهي وسيلة للالتفاف حول الرقابة البرلمانية والتدقيق الوزاري في المشاريع".

وأضاف أن أي انعدام للشفافية يمكن أن يعني أن هناك مجالا محدودا للتحقق من كيفية إنفاق المال. ويتمثل أحد المخاطر في توجيه التمويل إلى المشروعات التي تفتقر إلى الفعالية وتنفذ بغرض الزهو.

*الأداء

لكن من نواح عدة فإن من مصلحة الدول ضمان خلو الصناديق من التدخل السياسي وأن تتمتع بإطار تشريعي قوي وسلطة واضحة وإدارة محترفة وهو ما من المرجح أن يحسن عملية صنع القرار وفي نهاية المطاف العوائد.

ويمكن أن يُحسن ضم حصص الشركات الحكومية في صندوق يدار باحتراف أداء تلك الأصول وشركة "ممتلكات" البحرينية مثال ناجح في هذا الصدد. وينظر إلى "مبادلة" التابعة لحكومة أبوظبي أيضا على أنها صندوق ساعد في تنويع موارد اقتصاد الإمارات العربية المتحدة عبر تطوير الصناعات في قطاعات شتى.

ويقول جريج جونيكشني مدير الصناديق لدى فوندل بروبريتاتيا، وهو صندوق استثمار روماني أسسته الحكومة كي تعوض من فقدوا ممتلكاتهم تحت حكم النظام الشيوعي السابق، إن فصل ملكية الشركات عن صنع القرار في رومانيا سيعزز الشفافية والمساءلة.

وقال جونيكشني "تخضع هذه الشركات في الوقت الحالي لوزارات مختصة تضع أيضا السياسة والاستراتيجية للقطاعات المسؤولة عنها، وهذا لا يصلح على الإطلاق".

وعلى نحو مماثل في الهند حيث يقيد الروتين مشاريع البنية التحتية يقول نيكيل سالفي المدير لدى شركة أرانكا لبحوث الاستثمار والتحليلات إن إنشاء صندوق حكومي ربما يوفر سبيلا لتسريع العملية.

وتقييم الأداء أحد النقاط الرئيسية التي على المحك، فمشاريع السكك الحديدية والموانئ قد تعزز النمو الاقتصادي لكنها لن تظهر ضمن قائمة المركز المالي للصندوق. كما أن المنافع الاجتماعية للمدارس والمستشفيات الجديدة يمكن أن تستغرق سنوات كي تتحقق.

وقال سفين بهرندت العضو المنتدب لدي جيو إيكونوميكا للاستشارات "الكثير من هذه الصناديق (التي تركز على الداخل) لا تنشر معيارا قياسييا للعائد ... سواء كانت الاستثمارات مربحة أم لا ... يظل هذا غير واضح عادة".

وسيكون على الصناديق الجديدة أن تتجنب مصير صناديق أقيمت في دول فقيرة مثل سورينام وزيمبابوي وفشلت في النهوض بسبب نقص رأس المال.

وجرى تخصيص 150 مليون دولار للصندوق الوطني للاستثمار والبنية التحتية في الهند في السنة المالية 2017-2018 ويخطط الصندوق لجذب شركاء استراتيجيين لجمع 1.2 مليار دولار في السنة المالية القادمة.

ويخطط صندوق بنجلادش لجمع تمويل بعشرة مليارات دولار من احتياطات النقد الأجنبي على مدى السنوات الخمس القادمة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وقال جلال أحمد المسؤول لدى وزارة المالية "الصندوق سيستخدم من أجل مشاريع عملاقة بما في ذلك سداد أي قروض حصلت عليها الحكومة بالدولار".

وقال محمد بستان رئيس الصندوق التركي لرويترز الشهر الماضي إنه يضع اللمسات النهائية على خطة استراتيجية سيقدمها إلى مجلس الوزراء قريبا. وحولت الحكومة بالفعل حصصا في شركات بمليارات الدولارات إلى الصندوق وتتطلع لأن يدير 200 مليار دولار قريبا.

التأثير على مصر:

مقترح تأسيس صندوق لإدارة أصول الدولة في مصر هي خطوة جيدة، إلا أن الفكرة سيتوقف نجاحها على وجود الإدارة الاقتصادية ذات الكفاءة العالية، التي سيقام عليها الصندوق، والتي ستتولى مهمة الإدارة، ونرى أن نسب نجاح الفكرة لتطبيقها على أرض الواقع يرجع إلى مدى قوة الدراسات الاقتصادية التي ستوضح معدلات تنفيذ الأهداف، فعملية التأسيس للصندوق يجب أن تكون من خلال جهة مسؤولة هي التي تعد بنفسها أو من خلال جهات أخرى معاونة سواء كانت قطاع خاص أو حكومي، الجدوى الاقتصادية للمشروع، ولا يترك لمن يريد أن يبدي رأيه في عملية تأسيس الصندوق، فقد يتم إجراء عملية دمج لعدد من الشركات، خاصة العاملة في قطاعات متشابهة.

كذلك، فإن نموذج عمل الصندوق قد يحتاج إلى ضخ سيولة لعمل توازن بين القطاعات التي سيتولى إدارتها نظرا لأن جزءا كبيرا منها يتكبد خسائر ضخمة ويحتاج إلى إعادة هيكلة، خاصة أن نموذج الشراكة من خلال صناديق تابعة مع القطاع الخاص أو مؤسسات إقليمية أو دولية أو عربية أو التمويل المصرفي قد يواجه صعوبات كنموذج مستقر للأعمال في المرحلة الأولى من عمل الصندوق، ونؤكد أن النموذج العالمي لا يخصص فيه أي مبالغ ثابتة من الموازنة ولكنه يكون نسبة من أحد الموارد أو الأنشطة الاقتصادية عادة.

كما نؤكد على ضرورة عدم منح أي ميزة تفضيلية للصندوق قياسا بمعاملات الاستثمار الأخرى التي يمكن القيام بها مباشرة، كما أن هناك ضرورة لوضع معايير واضحة للتعامل مع أصول الدولة وألا تكون فقط بقرار من مجلس إدارة الصندوق و لكن أيضا من خلال سياسة عامة يعتمد عليها مجلس الوزراء بناء على عرض مجلس إدارة الصندوق مع ضرورة ربط الصندوق بمشروعات خطة الدولة 2030 مع الأخذ في الاعتبار مشروعات الخريطة الاستثمارية للدولة التي يجري حاليا إعدادها وتحديثها بما يضمن مشاركة الصندوق في مشروعات التنمية الاقتصادية بصورة أكثر فاعلية.

في ضوء التجارب العالمية، فإن الدول ترى أن زيادة الاستثمارات في الأصول غير السائلة وسيلة فاعلة للنمو طويل الأجل، إلا أنه يجب التأكيد على ضرورة ضمان الشفافية الكاملة لعمليات الصندوق وبما يضمن الالتزام بالمعايير الدولية في الإفصاح والشفافية عن العمليات والأنشطة الخاصة بالصندوق.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسؤول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل إخباري: الموافقة على البريكست ... بداية النهاية

أخبار مصر / وكالات الأنباء

صادق البرلمان البريطاني على قانون يسمح للحكومة الشروع بالبريكست. وهذه الموافقة ستفتح الطريق لإطلاق عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي من قبل رئيسة الوزراء تيريزا ماي، قبل نهاية مارس الحالي. ويأتي هذا بعد ساعات من إعلان رئيسة وزراء اسكتلندا نيكولا ستورجن نيتها طلب استفتاء جديد على الاستقلال. كان النواب قد رفضوا بغالبية 335 صوتا مقابل 287 التعديل الأول لمجلس اللوردات الهادف إلى حماية ثلاثة ملايين أوروبي يعيشون في المملكة المتحدة. كما رفضوا التعديل الآخر الذي يعطى البرلمان الكلمة الأخيرة بالنسبة لاتفاق نهائي مع بروكسل. ورفضت غالبية من 331 صوتا التعديل الذي نال تأييد 286 نائبا. وفي النهاية أعطى مجلس اللوردات البريطاني موافقته النهائية على القانون.

استفتاء اسكتلندا

رئيسة وزراء اسكتلندا نيكولا ستورجن طلبت إذنا بتنظيم استفتاء نهاية 2018 أو مطلع 2019. وقالت ستورجن في أديبره "الأسبوع المقبل سأطلب من البرلمان الاسكتلندي السماح لي بالتوصل إلى اتفاق مع الحكومة البريطانية لإطلاق الآلية التي تجيز للبرلمان الاسكتلندي إصدار تشريع الاستفتاء حول الاستقلال".

وأضافت زعيمة الحزب القومي الاسكتلندي الذي يطالب بالاستقلال "أعتبر أن من المهم أن يكون في وسع اسكتلندا تقرير مستقبلها قبل أن يفوت الأوان". بعد هذه التصريحات حذرت الحكومة البريطانية من أن تنظيم استفتاء ثان بشأن استقلال اسكتلندا سيشكل "عامل انقسام" وسيؤدي إلى حالة من "الضبابية الاقتصادية في أسوأ وقت ممكن".

جدير بالذكر أن إعلان الحكومة القومية الاسكتلندية الاستفتاء على الانفصال لا يشكل مفاجأة بالكامل، إلا أنه يثير المخاوف مجددا من انقسام المملكة المتحدة. كانت اسكتلندا عارضت بنسبة 62% الخروج من الاتحاد الأوروبي في يونيو الماضي، بينما فضل 52% من البريطانيين ذلك.

وفي استفتاء عام 2014، حصل معارضو الاستقلال على 55% لكن استطلاعا آخر نشر الاثنين كشف تأييد 48% من الاسكتلنديين للانفصال عن بريطانيا. إلا ان ذلك يتطلب موافقة الحكومة البريطانية.

وأكدت المفوضية الأوروبية أن على اسكتلندا أن تتقدم بطلب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في حال قررت إعلان استقلالها من خلال استفتاء.

نهاية أربعين عاما من العلاقات المتقلبة

وبمجرد مصادقة ملكة بريطانيا على قانون البريكست، وجب على رئيسة الوزراء إبلاغ بروكسل أن لندن خرجت من الاتحاد الأوروبي.

وكان وزير شؤون البريكست ديفيد ديفيس قد دعا النواب إلى الامتناع عن "تقييد يدي" ماي قبل بدء المفاوضات التي يفترض أن تنهي أكثر من أربعين عاما من العلاقات المتقلبة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتمد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وكانت ماي التي تتمتع بشعبية كبيرة طلبت تفعيل المادة 50 من معاهدة لشبونة ما سيطلق العد العكسي لسنتين من المفاوضات قبل نهاية مارس، وتنفيذا لقرار البريطانيين في استفتاء الثالث والعشرين من يونيو بالخروج من الاتحاد الأوروبي.

واكتفت رئيسة الوزراء بالقول في بروكسل بعد ثمانية أشهر ونصف شهر على الاستفتاء أن "شركاءنا الأوروبيين أفهمونا بوضوح أنه يجب السير قدما في المفاوضات، وأنا أرى ذلك أيضا".

ومن المقرر أن يعقد قادة الدول الـ27 الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعد ذلك قمة في السادس من إبريل تهدف إلى تحديد "الخطوط التوجيهية" للمفاوضات المقبلة. وسيسعى الأوروبيون إلى إظهار وحدتهم في مواجهة بريطانيا التي قد تستغل الانقسامات داخل التكتل.

ستين مليار ... تكلفة الخروج

ومن الملفات الساخنة المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تأتي تكلفة الخروج، حيث يمكن أن تطالب المفوضية البريطانية بمبلغ قد يصل إلى ستين مليار يورو، كما ذكرت مصادر أوروبية عدة. وهو المبلغ الذي يعادل القيمة التي تعهدت لندن دفعها في إطار مساهمتها في ميزانية الاتحاد.

وهناك أيضا مصير الأوروبيين المقيمين في بريطانيا والبالغ عددهم نحو ثلاثة ملايين شخص وترفض ماي ضمان حقوقهم قبل الحصول على ضمانات مماثلة لـ1,2 مليون بريطاني يعيشون في الاتحاد الأوروبي.

ويفترض أن تستمر المفاوضات سنتين، لكن مهمة إنجازها ستكون هائلة للتوصل إلى "الانفصال الأكثر تعقيدا في التاريخ"، على حد قول الوزير المحافظ السابق وليام هيج.

وسينهي الاتحاد وبريطانيا أكثر من أربعة عقود من العلاقات، بينما يحتفل الاتحاد الأوروبي بالذكرى الستين لتوقيع معاهدة روما التي يفترض أن تشكل مرحلة جديدة في عملية البناء الأوروبي.

التأثير على مصر:

إن تأثير خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما يرى العديد من المصادر، لن يقف عند حدود أوروبا، ولكنه سيصل بلا أدنى شك إلى دول عديدة بالعالم من بينها مصر، والتي تتمتع بشراكات تجارية مع الاتحاد الأوروبي، ولكن حتى الآن فإن هذا التأثير غير محسوبة عواقبه على الاقتصاد المصري، فهناك تساؤلات حول موقف صادرات الدول المختلفة - ومنها مصر - للاتحاد الأوروبي، ومدى التزام بريطانيا بالاتفاقيات الدولية المبرمة في إطار الاتحاد الأوروبي ومن أهمها اتفاقية الشراكة الأوروبية، وهل سيتم الخروج من لحظة الاستفتاء أم يؤجل لفترة بعدها.

لهذا، فإن هناك ضرورة لمراجعة بنود الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية وقياس مدى إمكانية إحلالها منتجات أرخص نتيجة قرار الانفصال أو وجود فرص أكبر لتصدير سلع وخدمات مصرية مقابل سلع وخدمات إنجليزية كانت تحصل على ميزة تفضيلية نتيجة وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

كما أن قرار الانفصال قد يؤدي إلى خروج استثمارات من بريطانيا للبحث عن ملاذات آمنة ومن ضمنها استثمارات خليجية قد تكون متاحة لمصر في حالة إعداد خطة عاجلة لاجتذاب جانب منها، مع التنويه إلى أن اتساع الفجوة التضخمية بين مصر وشركائها التجاريين الرئيسيين بالاتحاد الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وبالتالي استمرار إيذاء الصادرات السلعية، لهذا فإنه يجب الإسراع في الإجراءات الاقتصادية على فترة زمنية مناسبة للتحسين من بيئة الاستثمار ككل بشكل ملحوظ.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

ارتفعت الأسهم الصينية في ختام التداولات للجلسة الثانية، كما سجلت مكاسب أسبوعية للمرة الثانية على التوالي، مع ارتفاع الأسهم المرتبطة بالأنشطة الرياضية وقطاع البنية التحتية.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.65% إلى 3269 نقطة، وسجل مكاسب أسبوعية بحوالي 1%.

ويأتي ذلك رغم فرض بكين مزيد من التشديدات على إجراءات شراء المنازل، أملا في الحد من تفاقم أسعار الوحدات السكنية رغم القيود التي سنتها الحكومة المركزية والحكومات المحلية في البلاد على مدار الأشهر الماضية.

وتستعد أكبر خمسة بنوك صينية للإفصاح عن نتائج أعمالها لعام 2016 خلال الأسبوع المقبل، مع توقعات بأداء أفضل خلال الثلاثة أشهر الأخيرة من العام بعد ثلاثة فصول متتالية من الهوامش الضعيفة وارتفاع القروض المتعثرة.

ويتربح المستثمرون عن كذب الانتخابات المقرر إجراؤها في السادس والعشرين من مارس الجاري لاختيار المسؤول التنفيذي لـ"هونج كونج"، حيث ستكون تلك أول انتخابات منذ احتجاجات "ثورة المظلات" عام 2014.

كما ارتفعت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات مدفوعة بتراجع العملة المحلية مقابل الدولار ورغم صدور بيانات اقتصادية ضعيفة، لكنها سجلت خسائر أسبوعية.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.95% إلى 19262 نقطة، وتراجعت خسائره الأسبوعية إلى 1.3%، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.90% إلى 1543 نقطة، وقلص خسائره الأسبوعية إلى 1.5%.

وعادة ما يشكل انخفاض الين دعما لأسهم الشركات المصدرة، إذ يسهم ذلك التراجع في منحها ميزة تنافسية بجعل منتجاتها أرخص في الأسواق الأجنبية.

وأظهرت بيانات تراجع مؤشر مديري المشتريات الصناعي في اليابان إلى 52.6 نقطة خلال مارس من 53.3 نقطة في فبراير، ومقارنة بتوقعات أشارت إلى 53.5 نقطة هذا الشهر.

وتباين أداء الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة التي شهدت تقلبات بسبب ترقب التصويت على مشروع قانون الرعاية الصحية المعدل من الجمهوريين والذي تم سحبه مؤخرا من التصويت بالكونجرس، وسجلت المؤشرات الرئيسية خسائر أسبوعية.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي 60 نقطة إلى 20596 نقطة بعد مكاسب تجاوزت 30 نقطة ثم خسائر بأكثر من 100 نقطة، كما تراجع "S&P 500" القياسي نقطتين إلى 2344 نقطة، في حين ارتفع مؤشر "تازداك" (+ 11 نقطة) إلى 5828 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة 1.5% هي الأكبر منذ سبتمبر الماضي، كما سجل "تازداك" خسائر بنسبة 1.2%، بينما سجل "S&P" الأوسع نطاقا خسائر بنسبة 1.4%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي الأسواق الأوروبية، انخفض مؤشر "ستوكس يوروب 600" بنسبة 0.2% أو 0.7 نقطة إلى 376.5 نقطة، وسجل المؤشر القياسي خسارة أسبوعية قدرها 0.4%.

وارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 24 نقطة) إلى 12064 نقطة، بينما انخفض مؤشر "كاك" الفرنسي (-12 نقطة) إلى 5020 نقطة، في حين تراجع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (- 4 نقاط) إلى 7336 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم إبريل عند التسوية بنسبة 0.1% أو 1.30 دولار إلى 1248.50 دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بحوالي 1.5%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "تايمكس" الأمريكي بنسبة 0.6% أو 27 سنتا مغلقا عند 47.97 دولار للبرميل لكنه سجل خسائر أسبوعية بحوالي 1.7%، كما ارتفع برنت 24 سنتا وأغلق جلسة لندن عند 50.80 دولار للبرميل وسجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.8%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، ارتفعت طلبات السلع الأمريكية المعمرة بنسبة 1.7% خلال فبراير/ مقارنة بـ 2.3% في يناير.

وسحب الجمهوريون بمجلس النواب مشروع قانونهم المقترح بشأن منظومة الرعاية الصحية وإلغاء قانون "أوباما كير" مما أثار عدم اليقين حيال قدرة إدارة "ترامب" على تنفيذ تعهداتها الأخرى من بينها السياسة الضريبية وزيادة الإنفاق على البنية التحتية.

التأثير على مصر:

تجاوزت الأسواق العالمية تأثيرات زيادة أسعار الفائدة الأمريكية على مدار العام حيث اتجهت أغلبها إلى تحقيق مكاسب طفيفة على مدار الأسبوع.

وحقق رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في البورصة المصرية أرباحا قدرها 5.55 مليار جنيه خلال تعاملات الأسبوع الجاري، ليغلق عند 653.195 مليار جنيه، مقابل 647.541 مليار جنيه خلال الأسبوع الماضي.

وعلى صعيد المؤشرات ارتفع مؤشر EGX30 خلال تعاملات الأسبوع ليغلق عند مستوى 13032 نقطة مقابل 12904 نقطة بنهاية الأسبوع الماضي، مسجلا ارتفاعا بلغ 1%.

وعلى جانب الأسهم المتوسطة، فقد مالت إلى الارتفاع حيث سجل مؤشر EGX70 ارتفاعا بنحو 5.6% مغلقا عند مستوى 562 نقطة، مقابل 532 نقطة الأسبوع الماضي، أما مؤشر EGX100 فسجل ارتفاعا بنحو 4% مغلقا عند مستوى 1310 نقطة مقابل 1260 نقطة.

وبلغ إجمالي قيمة التداول (سوق داخل المقصورة) خلال الأسبوع الجاري نحو 5.5 مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 1.4 مليار ورقة منفذة على 156 ألف عملية وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 5.9 مليار جنيه وكمية تداول بلغت 1.1 مليار ورقة منفذة على 151 ألف عملية خلال الأسبوع الماضي.

وتزامنت تعاملات الأسبوع الجاري مع إقرار مجلس الوزراء لمشروع قانون ضريبة الدمغة على تعاملات البورصة المصرية على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى تطبق بنحو 1.25 في الألف لمدة عام على البائع والمشتري، ونحو 1.5 في الألف في العام الثاني، و1.75 في الألف في العام الأخير، وذلك مع وقف العمل بضرعية الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل بالأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة ثلاثة أعوام تبدأ في 17 مايو المقبل.

كما تزامنت أولى جلسات الأسبوع مع إعلان البنك التجاري الدولي- مصر عن بيع 74.75% من حصته في شركة سي آي كابيتال -التابعة- بقيمة 710.15 مليون لعدد من المستثمرين المصريين والعرب غير المرتبطين، لتتراجع حصته إلى 25.24% من أسهم شركة سي آي كابيتال.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.